عمومية «الخليج» تناقش التوزيعات 9 مارس.. وانتخاب مجلس جديد

أعلن بنك الخليج (خليج ب) أن عمومية البنك العادية وغير العادية ستنعقد الاثنين 9 مارس 2015 في تمام الساعة 11 صباحا في فندق الجميرة قاعة بدرية، حيث سيتم خلالها مناقشة توصية مجلس الإدارة عن عام 2014 والخاصة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 5٪، وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات البنك بتاريخ يوم العمل السابق لتعديل سعر السهم. وقال البنك في بيان على الموقع الرسمي للبورصة إن العمومية ستقوم أيضا بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجديد للبنك لمدة 3 سنوات مقبلة.
كما ستتم مناقشة بنود أخرى على جدول الأعمال، وهذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العامة وعدم اعتراض مجلس الإدارة والجهات الرقابية عليها.

توصية بتوزيع 4,5 سنتات نقدا و5٪ منحة

محمد المرزوق: 482,5 مليون دولار أرباح «الأهلي المتحد» لـ 2014 بنمو 31,7٪

أعلن البنك الأهلي المتحد عن نتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، محققا أرباحا صافية قياسية بلغت 482,5 مليون دولار تمثل نموا قويا بنسبة 31,7٪ مقارنة بصافي أرباح 2013 والتي سجلت 366,5 مليون دولار بعد استبعاد الربح غير المتكرر الناتج من بيع حصة المجموعة في بنكها التابع في قطر والبالغ 212,9 مليون دولار الذي تضمنته نتائج عام 2013، فيما سجل الربع الأخير من عام 2014 أرباحا صافية بلغت 106,2 ملايين دولار مقابل 77,2 مليون دولار للفترة الصيفية نفسها من عام 2013.

واستمر البنك في تحقيق أداء تشغيلي قوي في مختلف قطاعات أعماله وأسواقه الرئيسية، انعكس في تخطي إجمالي إيرادات البنك التشغيلية لحاجز المليار دولار لأول مرة منذ تأسيسه في عام 2000، حيث نمت هذه الإيرادات بنسبة 8,7٪ إلى 1,041 مليار دولار (مقابل 958 مليون دولار لعام 2013)، مدفوعة بصورة رئيسية بزيادة قدرها 7,0٪ في إيرادات صافي الفوائد والتي ارتفعت إلى 763,3 مليون دولار كنتيجة للتوسع المدروس في أنشطة الائتمان للشركات والأفراد وتوظيف السيولة في أدوات استثمارية ذات جودة عالية مع استمرار المتابعة الحثيثة لكلفة الموارد التمويلية، كما كان لمبادرات تنويع الأعمال مساهمتها الإيجابية في تحقيق هذا النمو حيث سجلت إيرادات الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى المتأتية من غير الفوائد زيادة بنسبة 13,4٪ من 245,1 مليون دولار إلى 278,0 مليون دولار لتسهم بحصة تزيد على الربع من إجمالي الإيرادات، في حين أثمر نمو الدخل التشغيلي مصحوبا بجهود ضبط وترشيد المصروفات عن تحسن إضافي في معدل الكفاءة التشغيلية ليبلغ 29,7٪ مقابل 30,0٪ لعام 2013.

للمرة الأولى.. الإيرادات التشغيلية تتجاوز المليار دولار بنمو 9٪

أداء تشغيلي قوي في مختلف قطاعات أعماله وأسواقه الرئيسية

33,4 مليار دولار الموجودات الإجمالية للمجموعة بزيادة 2,4٪

محمد المرزوق

وعلى صعيد الميزانية العمومية، ارتفعت الموجودات الإجمالية للمجموعة بنسبة 2,4٪ لتبلغ 33,4 مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2014 (مقابل 32,7 مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2013)، بما يعكس نموا بلغ 6,7٪ في محفظة القروض والسلفيات والتي بلغت 18,5 مليار دولار (مقابل 17,3 مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2013)، وهو نمو تم تمويله بفضل زيادة بنسبة 4,4٪ حققتها ودائع العملاء والتي ارتفعت إلى 23,0 مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2014 (مقابل 22,0 مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2013)، هذا في الوقت الذي واصل فيه البنك التمتع بمعدلات عالية لجودة الأصول حيث لم تتجاوز القروض غير المنتظمة نسبة 2,0٪ من إجمالي القروض (مقابل 2,3٪ كما في 31 ديسمبر 2013) مع الاستمرار في تأمين تغطية متحوطة من المخصصات إزاءها إذ بلغ معدل تغطية المخصصات المرصودة تجاه أصول محددة 83,8٪ (مقابل 86,1٪ كما في 31 ديسمبر 2013)، فيما ارتفع معدل تغطية المخصصات الإجمالية التي تم تجنيبها شاملة للمخصصات الاحترازية العامة إلى 159,4٪ (مقابل 155,5٪ كما في 31 ديسمبر 2013).

وبناء على نتائج العام، فقد بلغ العائد التشغيلي على متوسط حقوق المساهمين نسبة 15,2٪ مقابل 13,4٪ لعام 2013 بعد استثناء الربح غير المتكرر المسجل في عام 2013، فيما ارتفع العائد على متوسط الأصول بدوره إلى 1,6٪ مقابل 1,3٪ محتسبا على نفس الأساس لعام 2013.

كما بلغ العائد الأساسي للسهم 8,0 سنتات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 مقابل عائد 10,0 سنتات للسهم لعام 2013، وعلى ضوء هذه النتائج المتميزة التي حققها البنك فقد رفع مجلس الإدارة توصيته للجمعية العامة للبنك بالموافقة على توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بواقع 4,5 سنتات لكل سهم (4,5 سنتات لعام 2013) إلى جانب توزيع أسهم منحة بواقع 5٪ (وزعت أسهم منحة بواقع 5٪ عن عام 2013).

وتعليقا على هذه النتائج، صرح رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد بالوكالة محمد المرزوق قائلا: «حقق البنك على مدار عام 2014 نتائج أداء متميزة توجت بمستويات قياسية للإيرادات وصافي الربحية، إذ تخطت الإيرادات التشغيلية للمجموعة المليار دولار للمرة الأولى كما ناهزت الأرباح الصافية حاجز النصف مليار دولار تقريبا، وهي نتائج تشكل حصادا عمليا لنموذج عمل المجموعة القائم على التنويع الناجح لقطاعات النشاط ومصادر الإيرادات من جهة وعلى استثمار فرص المعاملات والتدفقات البينية المتنامية على المستوى الإقليمي من جهة أخرى. وعلى الرغم من التحديات والتقلبات في البيئة التشغيلية الإقليمية خاصة في الآونة الأخيرة، فإننا نستهل عام 2015 بأهداف وخطط عمل واضحة وطموحة، وتحدونا الثقة الكبيرة بالمضي قدما في تعزيز مكانة البنك ونجاحاته وإدارة دفة عمله كمؤسسة عالية الكفاءة على المستوى الإقليمي، قادرة على اقتناص فرص الربح المتكرر ومتحوطة لمخاطرها، وساعية على الدوام إلى تحقيق ما يلبي توقعات وتطلعات مساهمينا وعملائنا الكرام على حد سواء».

ارتفعت 41٪ عن 2013

250 مليون دينار تسوية ديون شركات الاستثمار بـ 2014 بخصم 20٪

المحلل المالي

حسب تحليل أجرته «الأنباء»، قد بلغت قيمة تسويات وإعادة جدولة ديون شركات الاستثمار الكويتية مع البنوك المحلية خلال عام 2014 نحو 250 مليون دينار حيث تم خصم نحو 54 مليون دينار من تلك الديون اي ما يعادل 21٪ من اصل اجمالي الديون.

وقد تم تسديد بعض الديون دون تسويات وكان اعلاها قيمة تسديد «واستبدال باصول» ما يقارب 184 مليون دينار من ديون شركة بيت الاوراق المالية للبنوك المحلية مما ساهم في انخفاض قيمة محفظة القروض الى الشركات الاستثمارية بنحو 200 مليون دينار خلال عام 2014 لتبلغ اجمالي المحفظة 1,4 مليار دينار.

وشهدت ملفات التسويات وإعادة جدولة قروض شركات الاستثمار حلحلة في الأعوام الثلاثة الاخيرة بعد ان كان هذا الملف بين اعقد الملفات بين البنوك وشركات الاستثمار إبان الأزمة المالية في 2008 والأعوام التي لحقتها بسبب ضخامة القروض التي وجهت لقطاع شركات الاستثمار وأجبرها على حجز نحو 5 مليارات دينار بين الأعوام 2008 و2010، كما عرضت «الأنباء» في تحليل خاص امس.

اما تسويات الديون في العام 2013 فقد بلغت 177 مليون دينار، وكان اكبرها لدى شركة صكوك القابضة بحجم 53,5 مليون دينار تليها شركة الوطنية المتحدة بنحو 50 مليون دينار.

وتأتي هذه التسويات في ملف شركات الاستثمار لتفسر انخفاض مخاطر هذا القطاع على البنوك حيث تمت تسوية وجدولة معظم القروض وحجز المخصصات اللازمة لها، ويتبين ذلك في نسبة تغطية المخصصات للقروض المتعثرة للبنوك الكويتية التي تعدت الضعف وأدى الى انخفاض حجم محفظة القروض لقطاع الاستثمار من 2,9 مليار دينار في العام 2009، وهو اعلى مستوى تاريخي للقروض في هذا القطاع الى مستوى 1,4 مليار بنهاية 2014.

وكانت الانخفاضات قد بلغت 245 مليون و523 مليون و457 مليون دينار خلال السنوات 2013 و2012 و2011 على التوالي حيث نتجت عن جدولة وشطب ديون واستبدالها بأصول واستثمارات جيدة وتشغيلية.

إجمالي تسويات ديون الشركات الاستثمارية الكويتية خلال عام 2014 (الأرقام بالمليون دينار)

الشركة	قيمة الديون التي تمت تسويتها – مليون دينار	الأرباح المحققة (الديون المخصومة من الإجمالي)	نسبة الخصم	الجهة الدائنة
الساحل للاستثمار	60,00	18,70	31٪	التجاري، والخليج، والأهلي، والأهلي المتحد
بيت الأوراق المالية	42,92	13,50	31٪	بيت التمويل الكويتي
المال للاستثمار	39,60	8,70	22٪	البنك الوطني وبنك الخليج والبنك الأهلي وبيتك
بيان للاستثمار	28,00	6,67	24٪	البنك التجاري
الأولى للاستثمار (اعفاء الشركة من تكلفة التمويل البالغة نحو 400 ألف د.ك)	27,60	–	0٪	بيت التمويل الكويتي
المدينة للتمويل والاستثمار	20,00	1,20	6٪	جلوبل وبنك بوبيان وبنوك أخرى
الأمان للاستثمار	17,20	5,00	29٪	بيت التمويل الكويتي
نور للاستثمار (سداد جزء من ديون سابقة 5,2 ملايين د.ك للأهلي و6,6 ملايين لبيتك)	11,80	–	0٪	البنك الأهلي وبيت التمويل الكويتي
اكتتاب القابضة	3,20	–	0٪	بنك بوبيان
الاجمالي	250,32	53,77	21٪	

تسوية ديون بيت الأوراق الأكبر في 2014 بحجم 184 مليوناً

انخفاض 1,5 مليار دينار من قروض شركات الاستثمار.. ولتسويات آخر 3 سنوات مساهمة كبيرة

حجم تسويات 2013 بلغ 177 مليون دينار

البنوك تحتفظ بأصول واستثمارات جيدة بفضل التسويات

إجمالي تسويات ديون خلال 2013

الشركة	قيمة الديون التي تمت تسويتها بالمليون دينار
صكوك القابضة	53,50
الوطنية المتحدة	49,00
أعيان للاستثمار	36,60
نور للاستثمار	14,47
الديرة	10,70
القرين القابضة	4,18
بيت الأوراق	3,22
مدينة الأعمال	1,83
الامتياز	1,60
الأمان للاستثمار	1,53
أصول للاستثمار	0,50
الإجمالي	177,13

سيولة السوق تنخفض دون الـ 20 مليون دينار

شريف حمدي

رغم استقرار أسعار النفط في السوق العالمي لخام «برنت» فوق 60 دولارا للبرميل، إلا أن أداء أسواق الخليج شهد تباينا واضحا في الأداء مع جنوح للانخفاض في أغلب الاسواق، حيث تراجع أداء سوقي الإمارات «دبي - أبوظبي» بنسبة 0,5٪، وتراجع سوق مسقط 0,06٪، وكذلك تراجع سوق الكويت بنسبة 0,6٪، فيما ارتفعت مؤشرات أسواق السعودية وقطر والبحرين بنسب طفيفة أقل من 0,5٪.

محليا، استمر تراجع المؤشر السعري لسوق الكويت للجلسة الرابعة على التوالي، حيث اختتم المؤشر تعاملات أمس على تراجع نسبته 0,6٪ بإقفاله عند مستوى 6601 نقطة خاسرا نحو 39 نقطة، مقتربا من كسر حاجز مئوي جديد، كما تراجع مؤشر كويت 15 عند الإقفال بنسبة 0,2٪ بوصوله إلى النقطة 1103 خاسرا أكثر من نقطتين، فيما أنهى المؤشر الوزني التعاملات على نمو نسبته 0,06٪ صعودا إلى مستوى 453 نقطة بمكاسب بلغت 0,3 نقطة تقريبا.

وتراجعت السيولة بنسبة 9,5٪، حيث بلغت 19 مليون دينار تقريبا مقابل نحو 21 مليون دينار في الجلسة السابقة. ويأتي تراجع السيولة بسبب ضعف القوة الشرائية بالسوق في ظل عدم وجود محفزات للشراء باستثناء أسهم التوزيعات التي تحظى باستقطاب السيولة في الوقت الراهن، إذ بلغت نسبة الأسهم القيادية، خاصة المكونة لمؤشر كويت 15 من إجمالي تداولات أمس نحو 45٪.

«الامتياز»: تعيين نواف معرفي رئيساً تنفيذياً للشركة

أفادت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية بموافقة هيئة أسواق المال على تعيين نواف حسين معرفي بمنصب الرئيس التنفيذي ومن في حكمه لدى الشركة اعتبارا من 2014/1/9، وذلك استنادا إلى قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2015/2/4 بشأن تنفيذ الحكم الصادر في الاستئنافات.

«هيئة الأسواق» توقف «تمويل الخليج» 3 جلسات

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بناء على قرار من هيئة أسواق المال عن إيقاف سهم بيت التمويل الخليجي «تمويل الخليج» عن التداول 3 جلسات وذلك اعتبارا من أمس الأحد 22 فبراير.

وقالت «هيئة الأسواق» في بيان لها ان الايقاف يأتي بسبب افصاح بيت التمويل الخليجي عن قيام شركة تابعة له ببيع عقار سكني في لندن مع اغفال ذكر حصتها في العقار، وأن البنك قام في افصاحه للبورصة الكويتية باستخدام عبارات ترويجية من شأنها أن تؤدي إلى الإيحاء بأن عملية بيع العقار ستنعكس بشكل إيجابي على النتائج المالية رغم أنها تملك 3٪ فقط من العقار.

السوق يعطل أعماله في 25 و26 فبراير

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بمناسبة العيد الوطني ويوم التحرير عن تعطيل أعمال السوق يومي الأربعاء والخميس 25 و2015/2/26 باعتباراهما يومي عطلة رسمية - بمناسبة العيد الوطني ويوم التحرير، على أن يستأنف الدوام الرسمي كالمعتاد الأحد 2015/3/1.

للتعرف على عمليات حقن البخار على 3 آبار تجريبية

«نفط الكويت» تجري مسحاً رباعي الأبعاد لمكمن فارس السفلي

علمت «الأنباء» من مصادرها ان شركة نفط الكويت ستجري عمليات مسح جيوفيزيائي 4D متطور للغاية لعمليات حقن البخار وتركيبات الصخور في مكمن فارس السفلي في حقل الرتقة بشمال الكويت، مشيرة إلى أن شركة كندية متخصصة في المسوحات المتطورة هي الأقرب للتنفيذ بقيمة إجمالية للعقد تقدر بحوالي 5,2 ملايين دولار. وقالت المصادر ان المشروع تجريبي على عدد 3 آبار نفطية للنفط الثقيل في الشمال لمدة عامين، ويهدف إلى معرفة تحرك البخار داخل الآبار ومدى لزوجة النفط في المكمن.

وبينت المصادر ان الشركة تجري عمليات تجريبية على 13 بئرا للنفط الثقيل للتعرف على خواص النفط وطبيعة الحقن بالبخار للتخفيف من لزوجة النفط واختبارها ومن ثم الإنتاج منها والتعرف على مدى قابلية المكمن في استخراج النفط بتلك التقنية.

وذكرت ان الشركة تنتج حاليا ما بين 1500 و 2000 برميل من النفط الثقيل يوميا، مؤكدة ان الهدف من ذلك الإنتاج البسيط هو جمع المعلومات وأخذ البيانات لمزيد من الدراسات.

وأوضح ان الشركة لديها خطة تجريب توسعية لحفر مزيد من الآبار مع بداية السنة القادمة تتمثل في إنتاج 41 بئرا وسيتم الاستمرار في اختبار تلك الآبار لحين الوصول إلى المشروع الضخم لإنتاج النفط الثقيل الذي يهدف لإنتاج 60 ألف برميل يوميا خلال عام 2018ـ2019.

ووقعت شركة نفط الكويت في بداية الشهر الجاري عقدا بقيمة 1,2 مليار دينار مع شركة بتروفاك لتنفيذ مشروع تطوير احتياطيات النفط الثقيل في طبقة فارس السفلية بحقل الرتقة شمالي البلاد.

وقالت المصادر ان 5 شركات تقدمت بعروضها إلى شركة نفط الكويت مؤخرا بلغ اقلها لشركة engineering seismology group الكندية بقيمة 5,2 ملايين دولار فيما بلغت العروض الأخرى من شركة سيونبيك الصينية بقيمة 11,6 مليون دولار وشركة بي جي بي الصينية بقيمة 12,6 مليون دولار وجاء عرض شركة شلمبرجير الأكبر بقيمة 23,6 مليون دولار.

شركة بتروفاك العالمية تبدأ في مشروع تطوير النفط الثقيل في شمال الكويت بقيمة 1,2 مليار دينار